الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/134

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس العام للكنيسة الميثودية الموحدة المعني بهيئات الخدمة الدينية العالمية، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

220114 210114 13-60088X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

اشتركت الكنيسة الميثودية الموحدة في أعمال الأمم المتحدة في مجالي السلام والتنمية منذ تأسيسها. ومن خلال مكتبنا الميثودي الموحد المتعلق بالأمم المتحدة كنا نشطين في دعم مقدمي الالتماسات لإنهاء الاستعمار في الستينيات والسبعينيات. واشتركنا في المناقشات المتعلقة بوضع نظام اقتصادي دولي جديد في السبعينيات وصولا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين للمركز الكنائسي للأمم المتحدة الذي تمتلكه وتضطلع بتشغيله منظمة النساء الميثوديات المتحدات، في حضور هوزيه راموس – هورتا، الحائز على جائزة نوبل، والقادة من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد وفر المركز الكنائسي للأمم المتحدة وما زال يوفر حيزا للمجتمع المدني للدعوة للسلام، والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

وإننا نعمل على الصعيد العالمي لدعم النساء، والشباب والأطفال من خلال الخدمة والدعوة بصورة مباشرة. وكنا مناصرين أقوياء للأهداف الإنمائية للألفية ودعمنا هذه الجهود من خلال برامج لتثقيف النساء والفتيات، ومشاريع للتمكين الاقتصادي، والتركيز العالمي على القضاء على الجوع والفقر، وصحة الأم ومبادرة على نطاق الكنيسة للوقاية من الملاريا. وفي الوقت ذاته، كانت لدينا مصادر قلق كبيرة إزاء صياغة الأهداف الإنمائية للألفية التي نأمل أن تعالجها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والأهداف الإنمائية للألفية لا تستخدم إطار عمل مستند إلى الحقوق أو تنص على مسؤولية الدولة بصورة واضحة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فهي تقلص الخطة الهامة للحقوق والتنمية للمؤتمرات العالمية في السبعينيات إلى الحد الأدنى من الأهداف ولا تستهدف إلا البلدان النامية. ومع ذلك فإن السياسات الدولية والوطنية للدول المتقدمة النمو بالغة الأهمية للسلام، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

والأهداف الإنمائية للألفية لا تعالج تنوع التجارب التي عاشها الناس وقدرتهم التفاضلية على المطالبة بالحقوق، ولا سيما فيما يتعلق بنوع جنسهم، وعرقهم، وانتمائهم الإثني، وميلهم الجنسي وأصلهم الوطني.

وأخيرا، تعطي الأهداف الإنمائية للألفية أهمية كبيرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، حتى مع إسهام هذه الشراكات في خصخصة الخدمات. وقد أدت خصصة الخدمات إلى تقويض الحق في الرعاية الصحية لجميع الأشخاص والحق في الحصول على المسكن والتعليم، مع التأثير السلبي بوجه خاص على المرأة. واختُزلت المسؤولية المشتركة

للبلدان الثرية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الهدف ٨، تاركة ما يمكن قياسه (''العناصر القابلة للقياس'') أو المساءلة.

وفي تقريره المعنون، ''حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥'' (A/68/202 و Corr.1)، يقول الأمين العام إنه ''لا بد أن تصبح التنمية المستدامة، التي تتحقق بالتكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاشراف على البيئة، نبراسا نهتدي به ومعيارا تشغيليا على الصعيد العالمي'' (الفقرة ٩) وإنه ''في نهاية المطاف، تطمح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى إيجاد عالم يسوده العدل والرخاء وينال فيه الناس جميعا حقوقهم ويعيشون بكرامة وأمل'' (الفقرة ٧٣). وهذه في الواقع أهداف تحظى بالترحيب.

ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية المستدامة بالترقيع بنموذج تنمية فاشل. ونحن نمر بلحظة أزمة عالمية في كثير من الجبهات. فنحن مهددون بأزمة مناخ حيث يعاني العالم من آثار الجفاف، والفيضانات والعواصف الشديدة مع ارتفاع أسعار الأغذية وتشريد الناس في أعقابها. ونشهد انتشار الحروب والصراعات على موارد البلدان التي تؤججها أطراف خارجية وموردون للأسلحة. وما زال العالم يترنح من الأزمة الاقتصادية العالمية الناشئة عن إلغاء الضوابط التنظيمية للأسواق المالية العالمية، والمضاربة والاحتيال. وفي حين تُسأل البلدان الفقيرة لماذا لم تفعل المزيد للقضاء على الفقر، وضعت البلدان الغنية سياسات عجلت بالكساد العالمي الذي دمر الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وأسهمت في زعزعة الاستقرار السياسي أيضا.

وسيكون من السذاجة وضع أهداف إنمائية تتجاهل التفاوتات العميقة في الثروة والسلطة في البلدان، وفي المناطق، وبين الرجال والنساء، وبين الشمال والجنوب في العالم. ويجب أن نعالج أيضا السلطة المتنامية للشركات عبر الوطنية التي يمكن أن تتجاوز سلطة الدول القومية. وينبغي ألا تركز الأهداف الإنمائية العالمية في المقام الأول على الفقراء أو البلدان الفقيرة بل ينبغي أن تحدد القوى التي تجعلهم فقراء وتحاسب هذه القوى. وهذا يعني تحدي الذين يحتكرون الثروة، والموارد والسلطة.

وهذه القوى الكلية ترتب آثارا خاصة على النساء والفتيات بالنظر إلى تمتعهن بالمواطنة من الدرجة الثانية في معظم البلدان، وعدم حصولهن على التعليم، وقيامهن بأدوار الراعيات بدون أجر وإبعادهن إلى بعض الأعمال الأكثر استغلالا في القوى العاملة المدفوعة الأجر. وسياسات الاقتصاد الكلي التي تقوِّض الحماية الاجتماعية والخدمات العامة تعني ساعات عمل أطول بدون أجر للنساء والفتيات؛ والافتقار إلى الحصول على الرعاية الصحية

الحرجة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛ والافتقار إلى الحصول على الأغذية والمياه النظيفة؛ والاسكان الهامشي؛ وفقدان الوظيفة أو تكثيف العمل؛ وبصورة متزايدة، الهجرة إلى المناطق الحضرية وعبر الحدود بحثا عن العمل. وعندما تهب العواصف أو ينشب الصراع، يتشرد النساء والأطفال وتكون هناك إمكانية أكبر لحدوث عنف جنساني.

ويجب أن توضع أي خطة تنمية جديدة على الأسس التالية:

(أ) **مركزية حقوق الإنسان:**

'١' يجب أن تكون الخطة مصاغة من ناحية حقوق الإنسان. وينبغي ألا يُنظر إلى الأشخاص على أنهم مستفيدين بالخدمات بل أصحاب حقوق. وينبغي عدم النظر إلى الحقوق على أنها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي ولكن على أنها قيمة حقيقية؛

'٢' ينبغي أن تركز الخطة على التزام جميع الدول باحترام، وحماية وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية؛

(ب) **إعادة توزيع الثروة، والموارد والسلطة في البلدان الغنية والفقيرة وفيما بينها**. ينبغي للخطة:

'١' أن تضع القواعد التنظيمية للمعاملات المالية العالمية التي غذّت الأزمة الاقتصادية العالمية وأن تفرض ضريبة على المعاملات المالية لتمويل التنمية؛

'٢' أن توقف سياسات المؤسسات المالية والتجارية الدولية التي تعمق أوجه عدم المساواة وتقوض إمكانات التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة؛

'٣' أن تضع أهدافا محددة لها نتائج واضحة قابلة للقياس لمعالجة الاختلالات فيما يتعلق بالتجارة، والاتفاقات التجارية، وإعادة الأرباح إلى بلدانها الأصلية، وهروب رأس المال، وهجرة الأدمغة، والديون، والمعونة الإنمائية المقيدة، والاستيلاء على الأراضي والعوامل الأخرى المؤدية إلى التدفقات الخارجة الهائلة لرأس المال من البلدان النامية، مما يقوض الجهود الإنمائية الهزيلة؛

'٤' أن تدرج هدفا بشأن الأمن الغذائي وأمن التغذية يعزز النهج المستدامة القائمة على الحقوق فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك الأغذية والأمن الغذائي وأمن المياه؛

(ج) **معالجة تغير المناخ بمسؤوليات مشتركة ولكن متباينة بين البلدان**. ينبغي أن تقيس الخطة وتحد من الناتج الوطني من انبعاثات الكربون التي تسهم في تغير المناخ؛

(د) **نزع السلاح وإعادة توزيع الميزانيات العسكرية على الخدمات العامة**. يجب أن تكون التنمية مرتبطة بنزع السلاح والتجريد من السلاح، بدءا من الأسلحة الصغيرة إلى الأسلحة النووية، مع اشتراك المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة؛

(هـ) **المساءلة العامة**. ينبغي أن تحتوي الخطة على تدابير لتنظيم المشاريع الخاصة لمواجهة الممارسات البيئية، والاجتماعية، والمالية غير المسؤولة؛

(و) **المساواة بين الجنسين**. ينبغي للخطة:

'١' أن تعالج الممارسات التمييزية التاريخية، وأن تضمن حصول جميع النساء على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وتضمن أن تشغل المرأة مناصب صنع القرار؛

'٢' أن تتضمن هدفا محددا بشأن تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين مع إدماج منظور جنساني في كل جانب من جوانب خطة التنمية؛

'٣' بدلا من السعي إلى إدماج فئات معينة (النساء، والشباب، والمهاجرين، إلى آخره) في نموذج تنمية فاشل باسم الانصاف والشمول، أن تتيح الفرص لهذه الفئات للمطالبة بحقوقها ولتكون صانعة قرار لصياغة خطة للتنمية البشرية تضع الناس في الصدارة؛

'٤' أن تسلم بالحقائق الواقعة المحددة للنساء والفتيات بجميع تنوعاتهن، بما في ذلك العرق، والطبقة، والميل الجنسي والهوية الجنسانية، والسن، والدين، والحالة الزواجية، والحالة الوطنية، والقدرة والعوامل الأخرى التي تخلق عقبات إضافية أمام إعمال الحقوق، وأن تضع آليات سياسة محددة لمعالجة هذه التفاوتات؛

'٥' أن تضمن أن يتضمن تمويل التنمية تمويل المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية بجميع أنواعها، حيث تكون المرأة صانعة للقرار في صياغة الخطة؛

'٦' أن تجعل الصحة الجنسية والإنجابية من أولويات العدالة، مع التمويل الكافي للتعليم والخدمات الصحية؛

'٧' أن تسلم بأن العنف ضد المرأة يتجاوز العنف البدني؛ وأنه راسخ في المؤسسات والهياكل الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية ومرتبط بعدم المساواة؛ وأنه تقع على الدول مسؤولية منع ذلك العنف؛

(ز) **حماية العمليات الديمقراطية على جميع مستويات المجتمع بدءا من الأسرة إلى المنتديات الدولية.** ينبغي أن تؤكد الخطة الممارسات الديمقراطية التي تتجاوز الانتخابات لتشمل جميع الأطراف الفاعلة في صنع القرار، ولا سيما النساء والفتيات. ويجب أن تكون هناك شفافية في صنع القرار ومساءلة حقيقية، بما في ذلك مساءلة القطاع الخاص، أمام الجمهور من خلال أنظمة الدولة؛

(ح) **خطة العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية.** ينبغي أن تؤكد الخطة خطة العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، التي تحترم حقوق العمال وتضمن الحماية الاجتماعية الكافية، مع مساءلة الدولة بصورة واضحة. ويجب أن تضع الحكومات هذا الأساس؛ ولا تستطيع الشركات أو المصارف أن تضعه كما أنها لا تضعه.

وإننا نرحب بفرصة مشاركة الأمم المتحدة في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسنواصل تقديم الخدمات لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة ومساواة المرأة بينما نعمل صوب التنمية البشرية المستدامة. وإننا ندعو إلى الصدق بشأن أسباب الأزمات الحالية وإلى عملية مفتوحة قائمة على المشاركة لمعالجة أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي. والأهم من ذلك كله، نشدد على دور الدول في إعمال الحقوق، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة، ونتعهد بأن نكون دعاة ليصبح هذا حقيقة واقعة.